

جهود الهيئات الرسمية في توفير مناخ مقاولاتي وفاعليته في إنشاء المؤسسات في الجزائر
The efforts of official bodies to provide an entrepreneurial climate and its effectiveness in
establishing institutions in Algeria

قاسمي محمد لمنور¹

gasmi.medlamnouer@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/26 تاريخ القبول: 2024/11/21 تاريخ النشر: 2024/12/20

Received:06/10/2024 Accepted: 21/11/2024 published: 20/12/2024

ملخص المقال:

في إطار اهتمامات الحكومة الجزائرية بتوفير مناخ مقاولاتي من أجل إنشاء المؤسسات، و التشجيع على ذلك من خلال جملة جهود هيئاتها الرسمية ذات الصلة بالمقاولاتية و إنشاء المؤسسات التي انصبت نحو ذلك، جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى التعريف بتلك الهيئات و إبراز مختلف جهودها و مدى فاعليتها من أجل خلق مناخ مقاولاتي يكون مشجعا على إنشاء المؤسسات؛ و تحقيقا لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين، جزء متعلق بالمفاهيم المرتبطة بالدراسة و الثاني يتضمن المجالات التي تُبذل فيها الجهود في إطار إنشاء المؤسسات؛ مع اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في ذلك؛ و قد توصلنا في الأخير إلى جملة من النتائج، أبرزها: وجود تكامل وظيفي بين تلك الجهود لمختلف الهيئات الرسمية، و فاعليتها في إنشاء المؤسسات والعمل على تطويرها و ديمومتها؛ التوجه الملحوظ لحاملي المشاريع إلى العمل لمقاولاتي و إنشاء المؤسسات.

كلمات المفتاحية: المقاولاتية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤسسات ناشئة، مناخ مقاولاتي.

Abstract:

This study aims to identify the official entrepreneurial bodies, highlight their various efforts and the extent of their effectiveness in creating an entrepreneurial atmosphere that encourages the establishment of institutions. This descriptive analytical study has two parts. The first is related to the concepts related to the research, and the second includes the areas in which efforts are made to establish institutions. The results show the existence of functional integration between the official bodies, efforts, their effectiveness in establishing institutions and work on their development and sustainability. In addition, the observed orientation to the project holders to work on entrepreneurial business and establishing institutions

Keywords: Entrepreneurship; Small and Medium Enterprises; Emerging enterprises; Entrepreneurial climate.

(1) طالب دكتوراه جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) ..

مقدمة:

في ظل سعي دول العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتماشيا مع مختلف التطورات والتغيرات المستمرة التي يشهدها المجال الاقتصادي خاصة؛ كان التوجه نحو النشاط المقاولاتي كخيار استراتيجي تبنته معظم دول العالم والتي من بينها الجزائر، من أجل إنشاء وخلق مؤسسات بمختلف أنواعها.

لذلك فقد سعت الجزائر ومن خلال هيئاتها الرسمية إلى تشجيع فئة الشباب خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية والاهتمام بما يحملونه من أفكار مشاريع وأبحاث علمية، بغرض تجسيدها في شكل مشاريع مقاولاتية، هذه الأخيرة التي تتمظهر في إنشاء مؤسسات ناشئة أو مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.

و على اعتبار أن هذه المؤسسات تعد ركيزة أساسية في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و لتحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، و الدخول بها إلى المنافسة المحلية و حتى العالمية من خلال مخرجاتها، و تحفيزا لأصحابها من أجل الإبداع و الابتكار؛ فإن جهود الحكومة الجزائرية ممثلة في هيئاتها الرسمية ذات الصلة بالنشاط المقاولاتي انصببت دائما نحو توفير و خلق مناخ مقاولاتي يكون مشجعا على إنشاء وخلق تلك المؤسسات بمختلف الأنواع السالف ذكرها؛ و من مؤشرات ذلك ما نجده من تشريعات سواء كانت مراسيم تنفيذية أو قوانين، إضافة إلى الأهداف المرسومة و المهام المنوطة بمختلف الهياكل التنظيمية ممثلة في الهيئات التعليمية و التكوينية، هيئات الدعم و المرافقة، التي قد تكون مستقلة بذاتها أو تحت وصاية إحدى الوزارات ذات الصلة بالنشاط المقاولاتي أو إنشاء المؤسسات، و في ذات الوقت تكون مستقلة من حيث التسيير و الاستقلال المالي.

وما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى فاعلية جهود الهيئات الرسمية في الجزائر في توفير مناخ مقاولاتي لتشجيع إنشاء المؤسسات؟** وتندرج ضمنه التساؤلات الفرعية التالية:

❖ **فيما تتمثل هذه الهيئات الرسمية؟**

❖ **ماهي الجهود المبذولة وما مجالاتها؟**

❖ **ما مدى فعاليتها في إنشاء المؤسسات؟**

ولالإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية قسمنا هذه الدراسة إلى جزئين، جزء متعلق بالمفاهيم المرتبطة بالدراسة والثاني يتضمن المجالات التي تبذل فيها الجهود في إطار إنشاء المؤسسات؛ وذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

- أهداف الدراسة:

❖ **التعريف بالهيئات الرسمية الجزائرية والهياكل ذات الصلة بالنشاط المقاولاتي، وإبراز الدور الوظيفي الذي تقوم به في مجال النشاط المقاولاتي وإنشاء المؤسسات.**

❖ **توضيح الرؤى لأصحاب المشاريع المقاولاتية والأطر التنظيمية التي يتم في ضوئها إنشاء مختلف المؤسسات.**

❖ **إبراز فاعلية المناخ المقاولاتي والأرضية المشجعة على إنشاء المؤسسات.**

- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام الذي توليه الحكومة الجزائرية للأنشطة المقاولاتية، وتشجيع الشباب خريجي الجامعات والمعاهد التكوينية على التوجه لهذا المجال، كون هذه الفئة تمثل رأس مال بشري مهم في خلق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، من خلال جملة أفكار المشاريع التي يحملونها و المعالجة في مخابر البحث العلمي ليتم تجسيدها واقعيا في شكل مؤسسات بمختلف أنواعها، و حصر فجوة المعوقات التي قد تعيق مراحل إنشائها ومن ثم تطويرها و ديمومتها.

-الحدود الزمنية للدراسة:

على اعتبار أن الدراسة كانت نظرية، فقد تم إجراؤها في الفترة الممتدة من 2024/01/15 إلى غاية 2024/03/10، وذلك من أجل جمع المادة العلمية و وضع خطة العمل التي تخدم موضوع الدراسة.

1-المفاهيم المرتبطة بالدراسة

1.1 المقاولاتية:

للمقاولاتية تعاريف عديدة، تم تناولها في الدراسات الاقتصادية وإدارة الأعمال وغيرها، من وجهات نظر ومقاربات مختلفة؛ فهناك من يعرفها " بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء منظمات من أجل خلق القيمة" (بديار و عرابش، 2019، صفحة 13)

أيضا في تعريف آخر للمقاولاتية، تُعرف بأنها تلك العمليات المترابطة التي تهدف إلى إخراج منتج جديد ذو قيمة، مع توفر واستغلال الفرص والجهد والوقت اللازم لذلك، مع تحمل الشخص المقاول مجمل المخاطر في تلك العمليات، سواء كانت مالية أو نفسية أو اجتماعية. (كتاب جماعي، 2020، صفحة 245)

و منه فالمقاولاتية يمكن اعتبارها جملة الأنشطة التي يقوم بها الشخص المقاول، اعتمادا على الجهود و المبادرات الفردية، من خلال استغلال الفرص المتاحة و تحمل المخاطر بغرض اخراج و إعطاء منتج جديد في صورة مبتكرة أو مطورة، لتكون نتيجة ذلك هو خلق قيمة مضافة للإقتصاد .

1.2 المناخ المقاولاتي:

المناخ: جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بأن المناخ أو الجو هو دلالة على الخواص السائدة في محيط الفرد، فعند قولنا الجو الاجتماعي فهو للدلالة على اتجاه المفاهيم الأساسية التي تسود مجتمع ما. (بدوي، 1982، صفحة 65)

و في أدبيات علم اجتماع التنظيم و منظمات الأعمال، نجد تطرقت إلى مفهوم المناخ كما يلي :

المناخ التنظيمي: يقصد به مجموع الخصائص التي تتميز بها البيئة الداخلية للمنظمة التي يعمل بها الفرد، هذه الأخيرة التي تؤثر على قيمه التنظيمية وسلوكه التنظيمي. (الأندنوسي، 2019، صفحة 4)

مناخ الأعمال: بحسب تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، فإن مناخ الأعمال هو جملة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل مجتمعة بيئة يتم فيها الاستثمار. (بالأطرش و جابرة، 2020، صفحة 291)

وما سبق يمكن إعطاء تعريفا للمناخ المقاولاتي كما يلي:

فالمناخ المقاولاتي يمثل جملة الخصائص والمميزات التي تميز البيئة التي تتم فيها الأنشطة المقاولاتية والمكونة من النظم القانونية والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و التي تعمل الحكومة الجزائرية على تهيئتها تشجيعا لإنشاء المؤسسات بمختلف أنواعها.

1.3 المؤسسات وأنواعها:

يمكن تعريف المؤسسة بأنها ذلك النسق الإقتصادي والاجتماعي والمكون في مجمله من مجموعة العناصر التي تتفاعل فيما بينها لتشكيل فضاء للإنتاج أو الخدمات، مع مراعاة علاقات التأثير والتأثر بمحيطها الخارجي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وحتى الدولي. (التائب، 2011، صفحة 65)

و يمكن ذكر أنواع المؤسسات كما يلي :

أ- المؤسسة الناشئة: للمؤسسة الناشئة عدة تعاريف تم وضعها من قبل الباحثين، وهذا دلالة على تعددها وعدم الاتفاق على تعريف واحد لها، ومن تلك التعاريف نجد:

المؤسسة الناشئة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Start-Up)، حيث تعني حرفيا (Start بمعنى الانطلاق)، بينما (Up بمعنى النمو)، و منه فالمؤسسة الناشئة في مدلولها تشير إلى المشروع الصغير الذي وُجد حديثا و انطلق في نموه. (مخانشة، 2021، صفحة 770) كما تعرف المؤسسة الناشئة كذلك بأنها تلك المؤسسة التي تتميز بصفة الابتكار، تهدف إلى طرح وتسويق منتج أو خدمة في مختلف المجالات، مستهدفة من خلال ذلك أكبر عدد من العملاء في وسط يمتاز بعدم التأكد وعلو المخاطر، موازنة مع تحقيق نمو قوي وسريع ونجاح يمكنها من تحقيق الأرباح. (بوالشعور، 2018، صفحة 420)

أما في التشريع الجزائري ذي الصلة بالمجال الاقتصادي، فتعريف المؤسسة الناشئة، نجده متضمنا في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وسيرها، فمن خلال المادة 11 من هذا المرسوم و وفقا للمعايير التي وضعها المشرع يمكن صياغة التعريف التالي:

المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة لم يتجاوز عمرها 8 سنوات مع توفرها على إمكانيات نمو كافية واعتماد أعمالها على منتجات أو خدمات أو أي فكرة مبتكرة، على ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي القيمة التي حددتها اللجنة السالفة الذكر، وعدد عمالها لا يتجاوز 250 عاملا. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 55، 2020، صفحة 11)

ب- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: هناك تعاريف عديدة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لوجود عدة معايير لتصنيفها وتنوع خصائصها، وفي هذا الصدد سنكتفي بذكر تعريفين، بعدها نذكر المعايير المتفق عليها في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة. فقد عرفها المشرع الجزائري في المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 02، 2017، صفحة 5)

وفي تعريف آخر للجنة الأسكوا (ESCWA) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات غير تابعة فهي شركات مستقلة، توظف أقل عدد من المستخدمين و الذي يختلف من دولة لأخرى. (لجنة الأسكوا، بلا تاريخ)

أما بخصوص جملة المعايير التي تم من خلالها تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمصغرة نوضحها في الجدولين التاليين:

الجدول 01: يوضح معايير تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وفق التشريع الجزائري

المعيار نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون دج إلى 4 ملايين دج	من 200 مليون دج إلى 1 مليار دج
الصغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا تتجاوز 200 مليون دج
المصغرة (الصغيرة جدا)	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا تتجاوز 20 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث وفقا للمواد 8 - 9 - 10 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصفحة 06

الجدول 02: يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بحسب الاتحاد الأوروبي

المعيار الحجم	عدد العمال	رقم الاعمال	الميزانية
المتوسطة	أقل من 250	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو
الصغيرة	أقل من 50	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
المصغرة	أقل من 10	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو

المصدر: (مالكية، 2022، الصفحة 07)

2- مجالات جهود الحكومة الجزائرية في إطار إنشاء المؤسسات

في هذا السياق سوف يتم التطرق إلى أبرز الجهود التي تقوم بها الحكومة الجزائرية ممثلة في بعض هيئاتها الرسمية في إطار توفير مناخ مقاولاتي يكون منشطا لإنشاء مؤسسات؛ والذي يمكن إبراز تميزه في مجالات عدة نبرزها فيما يلي:

2.1 مجال التكوين والتعليم: كما هو معلوم بأن المقاولاتية وبشكل عام يسعى من خلالها الشخص المقاول إلى تحويل فكرة مشروع إلى مؤسسة في أرض الواقع، وهذه الفكرة مصدرها الأبحاث العلمية، سواء أنجزت في المخابر أو تم استقاؤها من الواقع وتطويرها؛ ومن ثم كان اهتمام وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالتعليم المقاولاتي و إعطائه المكانة اللازمة من خلال ما تبذله مختلف المؤسسات الجامعية من مجهودات في هذا المجال، كالمعارض و الأيام التحسيسية و الدورات التكوينية و التدريبية.

وإذ يُعترف التعليم المقاولاتي بأنه مجمل الأساليب التعليمية والأنشطة التي تمكن الطالب الجامعي من التزود بالمعرفة والمهارة التي تساعد في تأسيس المشاريع الخاصة واغتنام فرص النجاح والريادة وتحقيقها، ومن ثم المساهمة في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني (بوطورة، و بوطورة، و هواري، 2018).

و بغرض تحقيق تلك الأهداف من التعليم المقاولاتي و إبراز فاعليته، كان استحداث دار المقاولاتية على مستوى المؤسسات الجامعية، و التي استبدلت حاليا باسم مركز تطوير المقاولاتية (CDE)، والتي تسعى من خلال مختلف أنشطتها المسطرة إلى غرس روح المقاولاتية و نشر ثقافة الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي، و هذا بمعية مختلف الشركاء في مجال النشاط

المقاولاتي، من بينهم هيئات المرافقة و الدعم، المؤسسات المالية، غرف التجارة و الصناعة (بن عباس و زدوري، 2021، صفحة 591).

وفي سياق آخر وتشجيعا للطالب الجامعي، فإنه بإمكانه إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة وما يتضمنه من مراحل وإجراءات مثل إعداد المشروع ودراسته، دورات تدريبية للطلبة وغير ذلك، وقد ورد مضمون ذلك وتفصيله في القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الصادر بهذا الشأن، والذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، هذا القرار الوارد في النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

و هنا نضيف بأن مراكز تطوير المقاولاتية و البالغ عددها 100 دار على مستوى المؤسسات الجامعية، و بحسب تصريح لوزير التعليم العالي و البحث العلمي، فإنها تعمل بالإشتراك مع وزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة، و أن المستفيد الأكبر هو الطالب الجامعي المقاول، و الذي سيحظى بتكوين مكثف يدوم 15 يوما على مستوى هذه المراكز، لتمكينه من إنشاء مؤسسة ناشئة أو مصغرة؛ إضافة إلى استفادته من تمويل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (NESDA) (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، 2023)

وفي ضوء القرار الوزاري 1275 السالف ذكره، و تماشيا واستراتيجية قطاع التعليم العالي في تركيزها على المؤسسات الناشئة ونشرا للفكر المقاولاتي بين الطلبة والباحثين، فقد كشف البروفيسور أحمد مير رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الاعمال الجامعية، عن مجموعة من الأرقام والإحصائيات على المستوى الوطني تم تحقيقها خلال الموسم الجامعي 2022-2023 كما يلي (بوثلجي، 2023):

❖ مناقشة 2400 مذكرة ماستر والقابل تحويل مشاريعها إلى مؤسسات مصغرة خالقة للثروة ومناصب الشغل، منها 734 مشروع تم تحويله فعليا إلى مؤسسات مصغرة.

❖ برمجة مناقشة ما يفوق 3 آلاف مشروع في شهر سبتمبر من نفس الموسم الجامعي كدورة ثانية.

❖ تسجيل 853 طلب براءة اختراع.

❖ الاطلاق الرسمي لـ 84 مركزا لتطوير المقاولاتية ، بشراكة بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة، إضافة إلى الوصول إلى 94 حاضنة أعمال على مستوى المؤسسات الجامعية.

❖ إحصاء ما يفوق 10 آلاف فكرة مبتكرة متعددة المجالات (الأمن الغذائي والصحي والطاقي والبيئي - التجارة الإلكترونية)

من خلال هذه الإحصائيات يمكن القول ورغم حداثة صدور هذا القرار، إلا أنه يمكن إعتبارها مؤشرا قويا على فاعليته وتوجه الطلبة الجامعيين نحو العمل المقاولاتي وتجسيد مشاريع أبحاثهم في شكل مؤسسات ناشئة، والسعي للحصول على براءات الاختراع، مما يزيد فيهم روح الابداع والابتكار، والعمل على تطويرها إلى الأفضل للوصول إلى الريادة والمنافسة، وبشكل أو بآخر مساهمتهم في دعم الاقتصاد الوطني، وهذا بطبيعة الحال من أولويات واهتمامات الحكومة الجزائرية.

2.2 مجال التشريع والتنظيم: يعتبر هذا المجال مهم في ضبط وتنظيم مختلف العلاقات في المجتمع، والتي من بينها العلاقات في مجال العمل، والتي تنضوي تحتها مختلف المعاملات المالية والتجارية، والمرتبطة أساسا بالمجال الاقتصادي للمجتمع؛ وهذا ما يستوجب وجود ضوابط لتلك العلاقات والمعاملات.

فالقانون إذن يعد أحد وسائل الضبط الاجتماعي لهذه العلاقات و المعاملات التي تكون في المجتمع كونه يحمل صفة الإلزام للأفراد و الجماعات؛ و في نفس الوقت تعمل سلطات الدولة و المخولة قانون على حمايته و تنفيذه (منصور، 2010، صفحة 42)، و هذا حتى تبقى تلك العلاقات و الأنشطة في إطارها القانوني و التنظيمي، و اسقاطا لذلك على جملة الأنشطة المقاولاتية و إنشاء المؤسسات، فقد أورد المشرع الجزائري جملة من القوانين و المراسيم التنظيمية ذات الصلة بالنشاط المقاولاتي، و إنشاء المؤسسات، التي تكمل بعضها البعض و بنائها، حيث نجد :

القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الأخير الذي يهدف ومن خلال ما جاء في المادة الأولى منه، إلى التعريف بهذه المؤسسات و يحدد التدابير المتعلقة بالدعم والآليات المرتبطة بإنشائها وإثرائها وديمومتها.

زيادة على ذلك ومن خلال ما جاء في مادته الثانية من أهداف عامة؛ فهو يهدف إلى ترقية ثقافة المقاولاتية، إضافة إلى التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المبتكرة منها، وتحسين بيئتها والعمل على ديمومتها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 02، 2017، صفحة 5).

و في ذات السياق و اهتماما بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد أشارت المادة 24 من هذا القانون إلى وجود هيئة استشارية تسمى بالمجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذا الأخير الذي تم إنشاؤه لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-194 المؤرخ في 11 جوان 2017، يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمه و سيره، و قد أشارت المادة 02 منه أن هذا المجلس يعتبر في الأساس كهيئة للتشاور و الحوار بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممثلة بواسطة جمعياتها و منظماتها المهنية من جهة، و السلطات العمومية من جهة أخرى (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 36، 2017، صفحة 14)

و تنمة للقانون رقم 17-02 السالف الذكر، و طبقا لأحكام المادتين 17 و 18 منه، كان صدور المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الابتكار و تنظيمها و سيرها، و التي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هاته الأخيرة التي تعمل على تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إثرائها و ديمومتها تنسيقا مع القطاعات المعنية بذلك و هذا ما تطرقت إليه المادة 04 من هذا المرسوم، و ذلك من خلال جملة المهام الأساسية المكلفة بها و نذكر منها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 39، 2018، الصفحات 11-12):

❖ التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من خلال نشر ثقافة المقاولاتية.

❖ دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

❖ التشجيع على ظهور بيئة ملائمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و نذكر هنا كذلك فيما يتعلق بالجانب التشريعي و التنظيمي، و قصد التشجيع على إنشاء المؤسسة، و في إطار تهيئة المناخ المقاوالاتي، فقد منح المشرع الجزائري للموظف العمومي أو الموظف الذي يكون في علاقة عمل الحق في الاستفادة من عطلة دون راتب، مدتها سنة واحدة قابلة للتמיד استثناء لمدة ستة أشهر، و هذا من أجل إنشاء مؤسسة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 85، 2022، صفحة 4)؛ حيث جاء تفصيل مختلف الإجراءات المتعلقة بذلك من خلال الثلاث مواد قانونية المكونة للقانون رقم 22-22 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 يتم الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

2.3 مجال التحفيز: في هذا الإطار و من أجل التشجيع على التوجه للعمل المقاوالاتي و تنشيطا لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد خصص المشرع الجزائري حافزا ماديا متمثلا في جائزة وطنية لمكافحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المبتكرة بغرض تشجيعها، و قد تم استحداث هذه الجائزة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 أكتوبر 2008 يتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يحدد شروط و كفاءات منحها؛ و قد وضحت المادة 03 من هذا المرسوم طبيعة هذه الجائزة، و المتمثلة في ميداليات و شهادات استحقاق و مكافآت مالية كما يلي: 000.1.000 دج للفائز الأول، 800.000 دج للفائز الثاني، 600.000 دج للفائز الثالث (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 60، 2008، صفحة 6)

إضافة إلى ذلك وهو وجود تحفيز مماثل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، والتي باشرت نشاطها ومزاولة مع تحقيق نتائج، حيث يتم منح جائزة لهذه المؤسسة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-226 مؤرخ في 24 سبتمبر 2018 يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكفاءات منحها.

حيث تهدف هذه الجائزة وبحسب ما جاء في المادة الأولى من هذا المرسوم، إلى مكافأة وتشجيع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المباشرة لمهامها والتي كان من مخرجات نشاطاتها؛ منتجات سواء كانت سلعة أو خدمة أو طريقة في الإنتاج جديدة أو محسنة، أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسة النشاط أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 57، 2018، صفحة 7)

وتتمثل هذه الجائزة في ميدالية وشهادة استحقاق، ومكافآت مالية يتم منحها وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: يوضح شروط منح الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مدة النشاط	قيمة الجائزة	مجال النشاط	الشروط
			طبيعة المؤسسة
أكثر من 3 سنوات	2.000.000 دج للفائز الأول 1.600.000 دج للفائز الثاني 1.200.000 دج للفائز الثالث	قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة
	2.000.000 دج للفائز الأول 1.600.000 دج للفائز الثاني 1.200.000 دج للفائز الثالث	شعبة الاقتصاد الأخضر	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الشابة المبتكرة	قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة	1.000.000 دج للفائز الأول 800.000 دج للفائز الثاني 600.000 دج للفائز الثالث	3 سنوات على الأكثر
--	--	---	-----------------------

المصدر: من إعداد الباحث طبقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 18-226 مؤرخ في 24 سبتمبر 2018 يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروطها وكيفيات منحها، الصفحة 07

2.4 مجال المرافقة والتمويل: إن تجسيد المشاريع التي يحملها الشخص المقاول على أرض الواقع وإنشاء مؤسسة، يتطلب مرافقة وتمويل لما لهما من العنصرين من أهمية بالغة في تحقيق نمو المؤسسة وديمومتها؛ ولذلك فإن الحكومة الجزائرية قد وضعت لذلك آليات من أجل تحقيق عنصري المرافقة والتمويل.

ويمكن تعريف المرافقة بأنها تلك العملية التي تمكن من تنمية وتطوير مشاريع الأعمال وخاصة الصغيرة منها، وذلك من خلال تقديم مختلف المساعدات والتسهيلات اللازمة بدءا من طرح فكرة المشروع ثم إنشاء المؤسسة وانطلاق نشاطها إلى غاية نموها وتطورها، اعتمادا على جملة من الإجراءات تبدأ باستقبال حاملي المشاريع وتقديم مختلف الخدمات والاستشارات ثم المتابعة الفنية والإدارية (علاوي و علاوي، 2021، صفحة 184)

وفي هذا الإطار سوف نذكر مجموعة من الهياكل التي أسندت لها عملية المرافقة والتمويل لمختلف المشاريع التي تندرج ضمن النشاط المقاولاتي وإنشاء المؤسسات.

أ- وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها؛ وطبقا للمادة 04 من هذا المرسوم فإن من بين جملة مهامها في مجال المرافقة والدعم نذكر ما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 39، 2018، الصفحات 11-12):

- ❖ مرافقة حاملي المشاريع واحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء ومرافقتها لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات بسبب نقائص في مجال التنظيم والتسيير المالي أو التموقع في السوق.

للإشارة فإن جملة مهامها تتم من خلال هياكلها المحلية المتمثلة في مراكز الدعم والاستشارة، ومشاغل المؤسسات، وهذا بحسب مضمون المادة 20 من القانون رقم 17-02 السالف ذكره.

ب- مشاغل المؤسسات: وهي مؤسسات مهيكلتة ضمن القانون الأساسي الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاغل المؤسسات، ويمكن التعريف بها وإبراز أهدافها من خلال ما جاءت به المادة 1 و 2 من هذا المرسوم.

فالمشاغل هي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ذات الطبيعة الصناعية والتجارية، تتكفل بمساعدة ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، ويتم إنشاء هذه المشاغل بموجب مرسوم تنفيذي وتكون تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ هذه المشاغل أحد الأشكال التالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 13، 2003، صفحة 14):

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

ومن خلال المادة 03 من ذات المرسوم، فإن هذه المشاتل تتوخى جملة من الأهداف نذكر منها:

❖ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

❖ تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد.

❖ العمل أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان تواجدها.

ج- مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و هي مراكز ذات طبيعة قانونية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها؛ و قد عرفتها المادة 02 من هذا المرسوم بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يتم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ و طبقا للمادة 03 من هذا المرسوم تتوخى هذه المراكز تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، 2003، الصفحات 18-19):

❖ تطوير ثقافة التقاؤل.

❖ تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.

❖ تشجيع تطوير التكنولوجيات الحديثة لدى حاملي المشاريع.

❖ الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعة والمالية.

❖ تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.

❖ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ومن أجل تحقيق جملة أهدافها، تطرقت المادة 04 من نفس المرسوم إلى جملة من المهام لذلك نورد منها ما يلي:

❖ دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.

❖ مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميدان التسيير والتكوين، ولدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم.

❖ دعم تطوير القدرة التنافسية.

❖ اقتراح برنامج تكوين أو استشارة تتكيف مع احتياجات حاملي المشاريع والمقاولين.

د- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (NESDA): و تسمى سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، و الموضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة طبقا للمادة 02 من هذا المرسوم؛ و قد عُُدل هذا

المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ليتضمن تغيير تسمية هذه الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، طبقا للمادة 01 من المرسوم 20-329.

ومن خلال هياكلها المركزية والمحلية يكمن ذكر البعض من مهامها فيما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 52، 1996، الصفحات 12-13):

- ❖ تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- ❖ تسيير الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب خاصة الإعانات وتخفيض نسب الفوائد
- ❖ تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشروع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

2.5 قراءة تقييمية لجهود الجزائر المبذولة في توفير مناخ مقاولاتي مشجع لإنشاء المؤسسات:

من خلال ما تم عرضه من مجالات التي تبذل فيها الحكومة الجزائرية جهودا من أجل دعم التوجه للعمل المقاولاتي والتشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ ندرك مدى الأهمية الكبرى لتلك الجهود والتكامل الوظيفي وتداخل أنشطة تلك الهيئات والهيكل.

فالتوجه المقاولاتي الذي اعتبر الخيار الاستراتيجي الذي تبنته الجزائر لتطوير الاقتصاد و تنويع روافده، فهو يؤدي حتما إلى الاهتمام بمشاريع البحث العلمي و مخرجاته، هذه الأخيرة التي ستكون أساس النشاط المقاولاتي و تجسيدها في شكل مشاريع مؤسسات ناشئة أو صغيرة و متوسطة، و التي تكون مهيكلية في إطار قانوني و تنظيمي، زيادة على ذلك هو متابعتها و مرافقتها و تقديم الاستشارة لأصحابها في مختلف مراحل تكوينها و العمل على ديمومتها و تطويرها، و ذلك من خلال الأهداف المسطرة و المهام المسندة لمختلف الهياكل الرسمية التي تم استحداثها، أو تطويرها بموجب القوانين و المراسيم التنظيمية و التنفيذية.

والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والخاصة بالجزائر بداية من سنة 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2021.

الجدول 04: يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الخاص والعمومي بالجزائر بداية سنة 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2021

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة	658737	711275	777259	851511	934037	1022231
مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية	572	557	557	542	532	390
السنة	2017	2018	2019	2020	السداسي الأول من 2021	
مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة	1074236	1141602	1193096	1230844	1266995	
مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية	267	261	243	229	225	

المصدر: (برقية، وصديقي، 2022، الصفحة 13)

من خلال الجدول رقم (04) الموضح لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتبين لنا أن عددها في القطاع الخاص في تزايد و تطور مستمر من سنة 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2021 مقارنة بما هو في القطاع العام، حيث بلغت في القطاع الخاص 658737 مؤسسة سنة 2011 و هي في تزايد مستمر إلى أن وصلت إلى 1266995 في السداسي الأول من سنة 2021 ، بينما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تشهد تناقصا واضحا، فبعد أن كانت 572 مؤسسة في سنة 2011 فقد شهدت تناقصا مستمرا إلى أن أصبحت 225 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2021 . ويمكن كذلك أن نلاحظ الفارق في عددها، حيث أنها في القطاع الخاص تقدر بالآلاف والملايين في حين أنها في القطاع العام لم تتعدى المئات.

وهنا يمكن إرجاع ذلك إلى الاهتمام وتشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وإنشائها، والذي يندرج ضمن الإصلاحات ومختلف البرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية في إصلاح القطاع الاقتصادي؛ في حين يرجع انخفاض عدد مؤسسات القطاع العام إلى خصوصية البعض منها أو إفلاس البعض الآخر مما أدى إلى انخفاض عددها بصورة مستمرة.

و في نفس السياق و المتعلق بتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في آخر الاحصائيات لوزارة الصناعة، فإن الجزائر قد أحصت ما يفوق 1320664 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2022، و قد أرجع هذا النمو إلى جملة الإجراءات التي تم تطبيقها على مؤسسات القطاع الخاص، منها إنشاء مؤسسات جديدة، إعادة نشاط بعض المؤسسات بعدما كانت متوقفة بصفة مؤقتة و البعض الآخر تم شطبها، في حين تبقى تسجل المؤسسات في القطاع العام انخفاضها والذي قدر بمؤسسة واحدة و الذي أصبح (224) مقارنة بنفس الفترة الماضية أي (جوان 2021)، وهذا راجع إلى ما أسلفنا ذكره من أسباب و التي تدخل في إطار إعادة هيكلة وتنظيم القطاع العمومي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)

زيادة على ذلك فإن رهانات الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة، يكمن من خلال اهتمامها و توجيهها الاستراتيجي نحو المقاولاتية و إنشاء المؤسسات من طرف حاملي المشاريع، جعل من تلك الهيئات أن تكون حريصة على القيام بمهامها و التزاماتها تجاه أصحاب المشاريع المقاولاتية لإنشاء مؤسساتهم؛ حيث يعد ذلك ترجمة لمختلف الأهداف التي أنشئت من أجلها تلك الهيئات، و تجسيدا لبرامجها و أنشطتها التحسيسية و التدريبية و التكوينية الكفيلة بتحقيق أهدافها؛ و التي تتمحور حول نقطة أساسية مثلة في احتضان كل المشاريع المقاولاتية و تجسيدها في شكل مؤسسات بمختلف أنواعها و ضمان انطلاقها و استمراريتها، و من ثم تطويرها؛ و نستشف ذلك من خلال حرص تلك الهيئات على تقديم مختلف التسهيلات الإدارية المرتبطة بتسجيل مختلف المشاريع من أجل إنشاء المؤسسات و التي تخضع لإجراءات متعددة المراحل، و التي يتم معظمها إلكترونيا عبر مختلف المواقع الإلكترونية المخصصة لذلك، مما ساعد في عمل تلك الهيئات و القيام بوظائفها إلكترونيا، و وصولها إلى أكبر عدد من فئات المستهدفة من أصحاب المشاريع بمختلف مستوياتها في وقت قياسي؛ و هذا ما بينته لنا الأرقام الإحصائية لتطور المؤسسات الخاصة المنشقة و المشار إليها في الجدول (04).

- النتائج العامة للدراسة:

- ❖ أهمية تقسيم المهام والوظائف وفي نفس الوقت التكامل الوظيفي بين مختلف الهيئات الرسمية في الجزائر في إطار خلق مناخ مقاولي مشجع على إنشاء المؤسسات بمختلف أشكالها وأنواعها.
- ❖ كل فكرة مشروع يمكن تجسيدها وتحويلها إلى مشروع مقاولي وإنشاء مؤسسة، بما يتوافق مع إمكانيات صاحبها المادية والفكرية، كونها تحظى بالإطار القانوني والتنظيمي المناسب لها.
- ❖ إدخال الرقمنة في مختلف الإدارات، سهل لمختلف الهيئات المرتبطة بالمشاريع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، القيام بوظائفها، كدراسة الجدوى، التقييم المالي للمشروع، بناء النموذج وغيرها من الوظائف.
- ❖ التوجه نحو العمل المقاولي وإنشاء المؤسسات الخاصة من طرف حاملي المشاريع، وهذا ما أكدته التطور المستمر في عدد المؤسسات في القطاع الخاص في الفترة من سنة 2011 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2021.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه من مجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية ممثلة في مختلف هيئاتها الرسمية من أجل خلق بيئة و مناخ مقاولي، و على اختلاف تلك الهيئات من حيث مجالاتها و مهامها المخولة لها، يمكن اعتبارها كفيلة و فعالها في توضيحها للرؤى و الأطر التنظيمية التي تتماشى و طموحات أصحاب المشاريع من أجل إنشاء مؤسساتهم و حافزا مشجعا على ذلك، في ظل أهداف مسطرة و واضحة المعالم، بعد أن كانت أفكار مشاريع بين أحضان مخابر البحث العلمي و الأكاديمي؛ و من ثم تمكينهم من ولوج عالم الشغل و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل، مع العمل على تطوير تلك المؤسسات و ضمان ديمومتها و الوصول بها إلى مستوى من الريادة لأصحابها و جعلها كآلية للتطوير الاقتصادي و قدرتها على المنافسة؛ و ذلك في ظل البيئة و المناخ المقاولي التي رسمت معالمها جهود مختلف تلك الهيئات من خلال وظائفها و التزاماتها المتعددة و المتباعدة و المتكاملة في ذات الوقت، عكسته تلك النتائج المحققة و الفعالة في ظل اتفاقها على عنصر المرافقة و التوجيه و الاستشارة.

وفي آخر هذه الدراسة يمكن وضع جملة من التوصيات والمقترحات التالية:

- ❖ التقويم والمتابعة المستمرة لنتائج ومختلف الجهود المبذولة من طرف الهيئات الرسمية، تنسيقا مع أصحاب المؤسسات والمختصين في كل مجال، للوقوف على مدى فعاليتها وكفاءتها وتحقيق أهدافها.
- ❖ إضفاء طابع المرونة والحركية على مختلف التشريعات والقوانين تماشيا مع المستجدات والتغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسات.
- ❖ تدعيم الدورات التكوينية النظرية لأصحاب المشاريع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، بالعمل الميداني.
- ❖ التركيز على تقليص فجوة المعوقات والإجراءات المتبعة في إنشاء المؤسسات، خاصة في مرحلة الانطلاق كونها حافز مشجع ومهم لصاحب المؤسسة في الاستمرار والمواصلة.

المصادر والمراجع:

1. الأندونسي، فريدة محمد غزالي سالم. (2019). المناخ التنظيمي وعلاقته بفاعلية الأداء الوظيفي لدى الموظفين الإداريات بجامعة أم القرى - دراسة ميدانية. مجلة البحث العلمي في التربية (20)، الصفحات 4.
2. التائب، عائشة. (2011). النوع وعلم اجتماع المؤسسة (ط01). مصر: منظمة المرأة العربية.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13. (26 فيفري، 2003). المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الصفحات 17-18-19.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 02. (11 01، 2017). قانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصفحات 5 - 14.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 13. (26 فيفري، 2003). مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الصفحات 14.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 36. (14 جوان، 2017). مرسوم تنفيذي رقم 17-194 مؤرخ في 11 جوان 2017 يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم سيره، الصفحات 14.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 39. (04 جويلية، 2018). المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، الصفحات 11-12.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 52. (11 سبتمبر، 1996). مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الصفحات 12 - 13.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 55. (21 سبتمبر، 2020). مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الصفحات 11.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 60. (09 أكتوبر، 2008). مرسوم تنفيذي رقم 08-323 مؤرخ في 14 أكتوبر 2008 يتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحدد شروط وكيفيات منحها، الصفحات 6.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 85. (19 ديسمبر، 2022). قانون رقم 22-22 مؤرخ في 18 ديسمبر 2022 يتم الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، الصفحات 4.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 57. (26 سبتمبر، 2018). مرسوم تنفيذي رقم 18-226 يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها، الصفحات 7.
13. إلهام بوثلجي (25 07، 2023). 2400، مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة خلال الموسم الجامعي، (2024/02/15) <https://www.echoroukonline.com>
14. بالأطرش، حورية، ومجدوب، جابرة. (29 ديسمبر، 2020). أثر مناخ الأعمال على النشاط المقاوالاتي في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في ولاية ورقلة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (02)، الصفحات 291.
15. بدوي، أحمد زكي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية - إنجليزي - عربي - فرنسي (د.ط.). بيروت: مكتبة لبنان.
16. بديار، أمينة، وعرايش، زينة. (جانفي، 2019). واقع التعليم المقاوالاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاوالاتية - جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة كنماذج. مجلة آفاق للبحوث والدراسات (03)، الصفحات 13.

17. بريقة، خديجة، وصديقي، أمينة، (2022). مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر خلال الفترة 2011-2022، مجلة أبعاد إقتصادية (02)، الصفحات 13 .
18. بن عباس، موسى، و زدوري، أسماء. (31 12, 2021). دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي - دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة باتنة 2. مجلة التكامل الاقتصادي (04)، الصفحات 591.
19. بوالشعور، شريفة. (أوت، 2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة StatUps - دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الإقتصادية (02)، الصفحات 420.
20. بوطورة، فضيلة، بوطورة، فاطمة الزهراء، و هواري، أحلام. (2018). أهمية ودور المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية - دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة. ملتقى وطني حول الجامعة المقاولاتية-التعليم المقاولاتي والإبتكار. جامعة محمد اسطيمبولي. معسكر.
21. علائي، الزهراء، وعلائي، فتيحة. (جويلية، 2021). دور المرافقة في دعم المؤسسات الناشئة. مجلة الضياء للبحوث النفسية والتربوية (01)، الصفحات 184.
22. كتاب جماعي. (2020). *المقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية- الواقع والمأمول* (د.ط.). جامعة أدرار: مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية.
23. لجنة الأسكوا. (بلا تاريخ). المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، <https://www.unescwa.org/ar/sd-> (2024/01/27) glossa
24. مالكية، احمده. (2022) متطلبات تأهيل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل أبعاد التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة.
25. مخانشة، أمينة . (30 نوفمبر، 2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانوني. مجلة صوت القانون (01)، الصفحات 770.
26. منصور، محمد حسين. (2010). *المدخل إلى القانون - القاعدة القانونية* (ط01). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
27. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (22 06, 2023). تحويل دور المقاولاتية على مستوى الجامعات الى مراكز لتطوير المقاولاتية والتسيير المشترك بين الوزارتين، <https://www.mesrs.dz/index.php> (28/01/2024)
28. وكالة الأنباء الجزائرية. (18 فيفري، 2023). ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ازيد من 1,3 مليون على المستوى الوطني، <https://www.aps.dz/ar/econghvghbhomie> (2024/02/10)
1. Al'ndnwsy, Farīdah Muḥammad Ghazzālī Sālīm. (2019). al-munākh al-tanzīmī wa 'alāqatihi bfā'lyh al-adā' al-wazīfī ladā almwzfāt al'dāryāt bi-Jāmi'at Umm al-Qurā-dirāsah maydāniyah. Majallat al-Baḥth al-'Ilmī fī al-Tarbiyah (20), al-Ṣafahāt 4.
2. Al-Tā'ib, 'Ā'ishah. (2011). al-naw' wa 'ilm ijtīmā' al-Mu'assasah (t01). Miṣr : Munazzamat al-mar'ah al-'Arabīyah.
3. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah al'dd13. (26 Fīfrī, 2003). al-marsūm al-Tanfīdhī raqm 03-79 al-Mu'arrikh fī 25 Fīfrī 2003 yḥdd al-ṭabī'ah al-qānūnīyah li-marākiz Tas'hīl al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah wa mhāmḥā wa tanzīmuhā, al-Ṣafahāt 17-18-19.
4. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 02. (11 01, 2017). Qānūn raqm 17-02 al-Mu'arrikh fī 10 Jānfi 2017 al-mutaḍammin al-qānūn al-tawjīhī li-taṭwīr al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah, alṣfhāt5-14.
5. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 13. (26 Fīfrī, 2003). Marsūm tanfīdhī raqm 03-78 al-Mu'arrikh fī 25 Fīfrī 2003 yataḍammanu al-qānūn al-asāsī lmshātī al-mu'assasāt, al-Ṣafahāt 14.

6. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 36. (14 Juwān, 2017). Marsūm tanfīdhī raqm 17-194 mu'arrikh fī 11 Juwān 2017 yataḍammanu mahāmm al-Majlis al-Waṭanī lltshāwr min ajl taṭwīr al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah wa tanzīm siyaruhu, alshfāt14.
7. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 39. (24 Juwīliyat, 2018). al-marsūm al-Tanfīdhī raqm 18-170 al-Mu'arrikh fī 26 Juwān 2018 yḥdd mahāmm Wakālat taṭwīr al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah wa tarqīyat al-ibtikār wa tanzīmuhā wa siyaruhā, alshfāt11-12.
8. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 52. (11 Sibtabir, 1996). Marsūm tanfīdhī raqm 96-296 mu'arrikh fī 08 Sibtabir 1996 al-mutaḍammin inshā' al-Wakālah al-Waṭanīyah li-Da'm tashghīl al-Shabāb wa taḥdīd qānwihā al-asāsī, al-Ṣafaḥāt 12-13.
9. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 55. (21 Sibtabir, 2020). Marsūm tanfīdhī raqm 20-254 mu'arrikh fī 15 Sibtabir 2020 al-mutaḍammin inshā' Lajnat waṭanīyah lmnḥ 'allāmat Mu'assasat nāsh'h wa Mashrū' mubtakar whāḍnh a'māl wa taḥdīd mhāmihā wa tshkylthā wa siyaruhā, al-Ṣafaḥāt 11.
10. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 60. (09 Uktūbir, 2008). Marsūm tanfīdhī raqm 08-323 mu'arrikh fī 14 Uktūbir 2008 yataḍammanu iḥdāth Jā'izat waṭanīyah llābtkār li-fā'idat al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah wyḥdd shurūṭ wa kayfīyāt manḥihā, alshfāt6.
11. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'adad 85. (19 Dīsimbir, 2022). Qānūn raqm 22-22 mu'arrikh fī 18 Dīsimbir 2022 ytm al-amr raqm 06-03 al-Mu'arrikh fī 15 Juwīliyat 2006 wa al-mutaḍammin al-qānūn al-asāsī llwzyf al-'Umūmīyah, alshfāt4.
12. Al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah 'dd57. (26 Sibtabir, 2018). Marsūm tanfīdhī raqm 18-226 yataḍammanu iḥdāth Jā'izat waṭanīyah lil-mu'assasah al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah al-mubtakarah wa yḥdd shurūṭ wa kayfīyāt manḥihā, al-Ṣafaḥāt 7.
13. Ilhām bwthljy (25 07, 2023). 2400, Mudhakkirah takhruju Mu'assasat nāsh'h khilāl al-Mawsim al-Jāmi'i, (15/02/2024) <https://www.echoroukonline.com>
14. Bāl'trsh, Hūrīyah, wa Majdūb, jābrh. (29 Dīsimbir, 2020). Athar Munākh al-A'māl 'alā al-nashāt almqāwlāty fī al-Jazā'ir-dirāsah maydānīyah li-'ayyīnah min al-muqāwilīn fī Wilāyat Warqalah. al-Majallah al-Jazā'irīyah lil-Tanmiyah al-iqtisādīyah (02), al-Ṣafaḥāt 291.
15. Badawī, Aḥmad Zakī. (1982). Mu'jam muṣṭalahāt al-'Ulūm alājtmā'yt-ānjlyzy-'rby-frnsy (D. T). Bayrūt : Maktabat Lubnān.
16. Bdyār, Amīnah, wa 'rābsh, Zaynah. (Jānfī, 2019). wāqī' al-Ta'līm almqāwlāty fī al-Jazā'ir wa dawruhu fī astdāmh al-Mashārī' almqāwlātyh-Jāmi'at Qusanṭīnah wa Jāmi'at al-Jaflah knmādhj. Majallat Āfāq lil-Buḥūth wa al-Dirāsāt (03), al-Ṣafaḥāt 13.
17. Brqyqh, Khadījah, wṣdyqy, Amīnah, (2022). musāhamah almqāwlātyh fī al-tanmiyah al-iqtisādīyah wa al-ijtimā'īyah bi-al-Jazā'ir khilāl al-fatrah 2011-2022, Majallat Ab'ād iqtisādīyah (02), al-Ṣafaḥāt 13.
18. Ibn 'Abbās, Mūsā, wa zdwry, Asmā'. (31 12, 2021). Dār almqāwlātyh bawwābat al-tālib al-Jāmi'i 'alā al-nizām al-bī'ī almqāwlāty almhly-dirāsah ḥālat Dār almqāwlātyh li-Jāmi'at bātnt2. Majallat al-Takāmul al-iqtisādī (24), al-Ṣafaḥāt 591.
19. Bwālsh'wr, Sharīfah. (Ūat, 2018). Dawr ḥāḍnāt al-A'māl fī Da'm wa Tanmiyat al-mu'assasāt al-nāshī'ah StatUps-dirāsah ḥālat al-Jazā'ir. Majallat al-Bashā'ir al-iqtisādīyah (02), alshfāt420.
20. Bwtwrh, Faḍīlat, bwtwrh, Fāṭimah al-Zahrā', wa Hawwārī, Aḥlām. (2018). Ahammīyat wa Dawr almqāwlātyh fī al-Jāmi'ah al-Jazā'irīyah fī Nashr al-Thaqāfah almqāwlātyh-dirāsah ḥālat Dār almqāwlātyh bi-Jāmi'at Tabissah. Multaqā waṭanī ḥawla al-Jāmi'ah almqāwlātyt-ālt'lym almqāwlāty wa al'btkā. Jāmi'at Muḥammad astmbwly. Mu'askar.
21. Allālī, al-Zahrā', wa 'Allālī, Fatīḥah. (Juwīliyat, 2021). Dawr al-murāfiqah fī Da'm al-mu'assasāt al-nāshī'ah. Majallat al-Diyā' lil-Buḥūth al-nafsīyah wa al-Tarbawīyah (01), al-Ṣafaḥāt 184.



22. Kitāb jamā'ī. (2020). almqāwlatyḥ wa Rihān al-tanmiyah alāqṣādyt-al-wāqi' wa al-ma'mūl (D. Ṭ). Jāmi'at Adrār : Makhbar Dirāsāt al-tanmiyah al-makānīyah wa taṭwīr almqāwlatyḥ.
23. Lajnat al'skwā. (bi-lā Tārīkh). al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa mtwstḥ al-ḥajm, (27/01/2024) [https : / / www.unescwa.org / ar / sd-glossa](https://www.unescwa.org/ar/sd-glossa)
24. Mālikīyah, Iḥmīdah. (2022) Mutatallabāt Ta'hīl al-munākh al-istithmārī lil-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa al-mutawassīṭah al-Jazā'irīyah fī ḡill Ab'ād al-tanmiyah al-mustadāmah, Kullīyat al-'Ulūm al-iqtisādīyah wa al-Tijārīyah wa 'ulūm al-tasyīr, Qism al-'Ulūm al-iqtisādīyah, Jāmi'at al-'Arabī al-Tabasī, Tabissah.
25. Mkhānshh, Aminah. (30 Nūfimbir, 2021). al-mu'assasāt al-nāshi'ah fī al-Jazā'ir-al-iṭār almfāhymy wa al-qānūnī. Majallat Sawt al-qānūn (01), al-Ṣafaḥāt 770.
26. Manṣūr, Muḥammad Ḥusayn. (2010). al-Madkhal ilā al-qānūn-al-Qā'idah al-qānūnīyah (t01). Bayrūt : Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah.
27. Wizārat al-Ta'līm al-'Ālī wa al-Baḥṭh al-'Ilmī. (22 06, 2023). taḥwīl Dawr almqāwltiyḥ 'alā mustawā al-jāmi'āt ilā Marākiz li-taṭwīr almqāwltiyḥ wa-al-tasyīr al-mushtarak bayna al-wizāratayn, [https : / / www.mesrs.dz / index. php](https://www.mesrs.dz/index.php) (28/01/2024)
28. Wakālat al-Anbā' al-Jazā'irīyah. (18 Fīfrī, 2023). artfā' 'adad al-mu'assasāt al-ṣaghīrah wa-al-mutawassīṭah ilā Izyad min 1, 3 Malyūn 'alā al-mustawā al-Waṭanī, (10/02/2024) [https : / / www.aps.dz / ar / econghvghhomie](https://www.aps.dz/ar/econghvghhomie).